

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٥٩

الثلاثاء، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٥/٢٥

نيويورك

الرئيس	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد تشانغ ديانبن
	غينيا الاستوائية	السيد سيباسو ريبالا
	فرنسا	السيد ملكي
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد داه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة فرينش

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2018/411)

1814803 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2018/411)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة وهما: السيد مايكل كيتنغ، الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والسيد فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وينضم السيد كيتنغ والسيد ماديرا إلى هذه الجلسة عبر تقنية التواصل بالفيديو من مقديشو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/411، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد كيتنغ.

السيد كيتنغ (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي لأعضاء مجلس الأمن والصوماليين في جميع أنحاء العالم بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، وهو شهر السلام والمغفرة والرحمة.

تسلط أحداث الـ ٤٨ ساعة الماضية في الصومال، الضوء على تعقيد الحالة التي يواجهها شعب الصومال. وتم اليوم في مقديشو اختتام المؤتمر الدستوري الوطني، الذي يشكل علامة بارزة تتميز بالتزام قوي بعملية مراجعة دستورية شاملة ذات أهداف واضحة وطموحة. وهذا يبشر بالخير لتعزيز سيادة القانون والاستقرار وتعزيز المصالحة.

تصادف اليوم الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس رابطة الشباب الصومالية. وتسلط الأنشطة الاحتفالية في جميع أنحاء البلد الضوء على احتياجات وطموحات الشباب الصومالي اليوم، الذين يفتقر الكثير منه إلى التعليم وفرص العمل، ونتيجة لذلك، يشعر بأنه مهمش.

في بيدوا، يجتمع رؤساء الولايات الأعضاء في الاتحاد، في إطار مجلس التعاون بين الولايات، للتحضير للمشاركة مع الحكومة الاتحادية في تناول المسائل الهامة، مثل الأمن والموارد وتقاسم الإيرادات والعلاقات مع الشركاء الخليجيين.

ويجتمع كل من الاتحاد الأفريقي وفريق الأمم المتحدة للاستعراض الشامل، مع ممثلين صوماليين ودوليين في الصومال. وكان محور المناقشات تداعيات خطة الانتقال للأمن القومي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وفي بلويدناين، يعمل زملاؤنا العاملون في مجال المساعدات الإنسانية على مدار الساعة مع السلطات والمجتمعات المحلية للتصدي للعواقب الكارثية للفيضانات التي أثرت على أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص.

وقامت القوات من صوماليلاند وبونتلاند بتبادل إطلاق النار في منطقة سول، وعدد الإصابات المبلغ عنها غير معروف حتى الآن. وهناك خطر جدي بأن هذا النزاع قد أن يتفاقم، محدثا آثارا مدمرة على السكان المحليين، وعلى الصوماليين كافة.

إن هناك أموراً كثيرة تجري في الوقت الراهن. ومما يحسب بشكل كبير للحكومة الاتحادية أن الأحداث غير المتوقعة لم تلهها عن التصميم على متابعة خطة للإصلاح الاقتصادي والمالي، وتوليد الدخل، وإصلاح قطاع الأمن واتباع نهج سياسي شامل - كل ذلك بغية تحقيق تحول إيجابي في آفاق مستقبل البلد على نحو لا رجعة فيه. وتستحق هذه الخطة دعما متسقا وفي الوقت المناسب من المجلس وشركاء الصومال الدوليين، مع الاعتراف بضرورة إدارة العديد من المخاطر التي يواجهها البلد والتخفيف من حدتها.

وقد سعت الحكومة بفعالية إلى تحقيق هدف وضع البلد على مسار اقتصادي ومالي أسلم. ففي شباط/فبراير، رحبت صندوق النقد الدولي بالتقدم المحرز في إطار البرنامج الذي يرصده الموظفون وأكد من جديد دعمه لمساعدة الصومال على بلوغ نقطة اتخاذ القرار المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أقرب وقت ممكن.

وقد فتح اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بشأن الصومال، الذي عقد في واشنطن العاصمة في ١٩ نيسان/أبريل، الطريق نحو الحصول على منحة قبل إزالة المتأخرات. وكان ذلك إعراب عن الثقة في الإنجازات التي حققتها الحكومة في المشاركة مع القطاع الخاص، وتحسين الإدارة المالية العامة، وزيادة الإيرادات المحلية. وهناك عدد من الشركاء يقدمون فعلا الدعم للميزانية، أو ينوون زيادته، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، والنرويج، والسويد، وتركيا.

وتقوم الحاجة إلى موارد إضافية لمعالجة الأسباب الجذرية للضعف والفقر المزمن والتنمية البشرية المنخفضة التي تؤثر على غالبية السكان. ولا بد من استثمارات طويلة الأجل لبناء القدرة على مواجهة الصدمات المناخية والخروج من دوامة الأزمات المتكررة التي تتسبب في الكثير من المعاناة وتقوض عملية بناء الدولة.

إن الحالة الإنسانية ليست سيئة كما كانت في العام الماضي، ولكنها ما زالت خطيرة للغاية استنادا إلى مقياس عالمي. وقد أثرت أمطار ”غو“ والفيضانات على أكثر من ٧١٨ ٠٠٠ شخص في مناطق الصومال الوسطى والجنوبية. وتشمل آثار الفيضانات تشريد السكان على نطاق واسع، والأضرار الاقتصادية، والأمراض، بما فيها الكوليرا. وقد تم إقرار رصد مبلغ للاستجابة السريعة للتصدي للفيضانات بمقدار ٥,١ مليون دولار، وهو في انتظار الموافقة النهائية. وخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ تتطلب ١,٥ بليون دولار. وحتى اليوم، فإن الخطة لم تمول إلا بنسبة ٢٤ في المائة فقط، ومن ثم فهي غير كافية لدعم العمليات الجارية لإغاثة ضحايا الفيضانات. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أناشد مرة أخرى الجهات المانحة الدولية تقديم الدعم السخي في الوقت المناسب، وأشكرها على التعجيل بتوفير مبلغ تمويل غير مسبوق مكن من الوقاية من المجاعة في العام الماضي.

إن النجاح في جمع الإيرادات وجذب المنح وتوفير الدعم للميزانية لا يوفر أساسا قويا للاستثمار وإيجاد فرص العمل فحسب، بل أيضا لمعالجة التحديات التي يواجهها الصومال فيما يتعلق بالأمن وبناء الدولة وتعزيز العلاقات مع الولايات الاتحادية الأعضاء، ولا سيما من خلال اتفاقات تقاسم الموارد والإيرادات.

ولا يزال انعدام الأمن شاغلا مستمرا. وعلى الرغم من الضغوط المتزايدة على حركة الشباب، بما في ذلك زيادة الهجمات الجوية عليها، فإنها لا تزال تثبت قدرتها على تنفيذ الهجمات الإرهابية المميتة ضد الأهداف المدنية والعسكرية، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لا سيما من خلال استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة. والعوامل التي تولد الإرهاب، بما في ذلك بطالة الشباب والفساد والإحساس بالظلم والنزاعات التي لم تحل، لا يمكن تأجيل معالجتها إلى وقت لاحق. والتحدي

الهائل حقا الذي يواجهه الصومال وشركاؤه في الاتحاد الأفريقي وغيرهم هو مكافحة التمرد والقيام في نفس الوقت بإصلاح قطاع الأمن.

ويقود الرئيس إصلاح قطاع الدفاع. وتتخذ الحكومة خطوات جريئة، بما في ذلك التسجيل البيومتري وإصلاح كشوف المرتبات وإجراء تقييمات للتأهب التشغيلي، مع التسليم بأنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وتشمل القائمة – كما صاغها رئيس الوزراء – إحداث تحول في هيكل الأمن الوطني والموافقة على الأساس الذي سيتم استنادا إليه إدماج القوى الإقليمية في الجيش والشرطة وإصدار التشريعات الأساسية وإجراء جرد للأصول وإدارة الأسلحة ووضع إجراءات توريد شفافة وتعزيز المساءلة.

ويتمثل معيار للتقدم المحرز في اعتماد مجلس الوزراء الصومالي لخطة نقل المسؤوليات الأمنية في ١٩ نيسان/أبريل. وتهدف الخطة إلى بناء القدرات المؤسسية والتشغيلية الصومالية ليس للقوات المسلحة فحسب، بل أيضا في المجالات التي تمثل أهم الشواغل الأمنية الأساسية للسكان، بما في ذلك العدالة وإخضاع الحكم المحلي للمساءلة وحرية التنقل وتوفير الخدمات. وأعربت لجنة الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن عن تأييدها للخطة في ٣٠ نيسان/أبريل وحظيت بترحيب جميع الشركاء في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في بروكسل في ٢ أيار/مايو والأمر الحتمي الآن هو تنفيذها. وسيكون ضمان الملكية الوطنية والقيادة الوطنية للخطة من خلال هياكل مجلس الأمن الوطني تحت القيادة الصومالية أمرا بالغ الأهمية.

وتواصل بعثة الاتحاد الأفريقي أداء دور لا غنى عنه، وذلك بتكلفة البشرية كبيرة، في حماية المراكز السكانية وطرق الإمداد الرئيسية والتقدم السياسي بوجه عام في الصومال. وسيتناول الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بعد قليل التحديات العديدة التي ينطوي عليه ذلك. ويكفي القول إن نجاح عملية نقل المسؤوليات الأمنية لا يتطلب مجرد إجراء إصلاح جذري لقوات الأمن الصومالية، ولكن أيضا، كما قال رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ومبعوثو الأمين العام، تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي، سواء في ما يتعلق بزيادة مرونة توجيه العمليات المشتركة والقتالية أو زيادة التركيز على أعمال الشرطة أو توفير ما يكفي من عناصر التمكين ومضاعفات القوة أو تعزيز نظم المساءلة، سواء بخصوص الأصول أو في ما يتصل بحقوق الإنسان. وسيكون الدعم التشغيلي الأكثر مرونة من جانب مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال مطلوبا أيضا، بالإضافة إلى التمويل الذي يمكن التنبؤ به.

ومن المحتمل أن يؤكد الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على أن أهم شرط للنجاح هو الحاجة إلى وحدة الهدف بين الأطراف الفاعلة الصومالية وكذلك بين الصوماليين والاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات والشركاء الأمنيين الرئيسيين. ويستهدف النهج الشامل حيال الهياكل الأمنية كفالة اتباع نهج مترابطة ومنسقة.

إن الحياة السياسية الصومالية لا تزال حيوية كسابق عهدها، حيث تشهد أزمات تتعلق بالمنافسة على السلطة والموارد، والتي يعقدها ضعف المؤسسات الصومالية وأوجه الغموض في الدستور الاتحادي المؤقت، لا سيما بخصوص العلاقات بين الفروع الثلاثة للحكومة، وازدياد المعاناة المرتبطة بظهور الترتيبات الاتحادية ودور الأموال التي لا يمكن تعقب مصادرها في الساحة السياسية. وأبرز خطوط الصدع تتصل بتأثير النزاع الخليجي ودور البرلمانيين في السياسة والعلاقات بين قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد والحكومة الاتحادية. وهذه المسائل تتداخل ولكنها متمايزة في نفس الوقت. وأمكن حل المواجهة بين الحكومة الاتحادية والبرلمان في أوائل نيسان/أبريل عندما استقال رئيس مجلس الشعب. وقد انتخب رئيس المجلس

الجديد بصورة سلمية وجرى تنصيبه في الأسبوع الماضي. ويخلق ذلك فرصة لتسريع إحراز تقدم في جدول الأعمال التشريعي، مع الاستفادة من ظاهرة نادرة في السياسة الصومالية – وهي الوحدة بين الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان.

ولكن، ومع استمرار التوترات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، قد تسهم حالات العجز الهيكلي مرة أخرى في حدوث أزمات مستقبلا. ويتعين التصدي لهذه الحالات، بما في ذلك من خلال قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية، مع الانتقال نحو إنشاء منتدى يتماشى مع الدستور، يجمع بين الحكومة الاتحادية وقيادة الولايات الأعضاء في الاتحاد، واتخاذ تدابير لتنظيم الالتماسات بحجب الثقة وإجراءات العزل، ولا بد أيضا من حملة لمكافحة الفساد.

ولا يزال دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يتمثل في الإصرار على الالتزام بسيادة القانون والعمليات الشاملة للجميع وعدم التسامح مطلقا إزاء استخدام العنف من جانب أي طرف في حل النزاعات السياسية. وفي بعض الأحيان، يفضي ذلك إلى اتهام جانب أو آخر لنا بالتحيز، ولكنني أعتقد أن سجلنا غني عن البيان على صعيد الدعم الثابت لإحداث تغيير تدريجي في الثقافة السياسية الصومالية.

وتتعرض العلاقات بين الأطراف الصومالية الفاعلة القوية للاختبار نتيجة النزاع الخليجي، حيث تتبنى الأطراف الفاعلة مواقف تتماشى مع مصالحها الاقتصادية والأمنية وأهدافها السياسية. ويحتاج الصومال إلى علاقات قائمة على الاحترام مع جميع شركائه الدوليين، مع التسليم بأن الحكومة الاتحادية هي صاحبة الاختصاص في قيادة السياسة الخارجية، وأنه يتعين التشاور بصورة كاملة مع الولايات الأعضاء إذا أُريد لها أن تدعم السياسات ذات التأثير المباشر عليها.

وأفضل طريقة للتقليل إلى أدنى حد من أثر النزاع الخليجي تتمثل في تعزيز الوحدة الصومالية. إن الصوماليين العاديين هم الذين سيعانون أشدة المعاناة من عجز القادة السياسيين عن حل تلك المسائل، سواء من خلال مراجعة الدستور أو من خلال الاتفاقات المؤقتة. وتتيح الدورة المقبلة لمجلس الأمن الوطني فرصة للقيام بذلك تحت قيادة الرئيس. ولا تخدم المنازعات التي تؤدي إلى انخفاض تدفقات المعونة والروابط الاقتصادية، أو التي تزيد من حدة التوترات ومن خطر اندلاع نزاعات عنيفة، سوى مصلحة المتطرفين وتؤدي إلى تأخير خطة بناء الدولة التي وضعها الصومال لنفسه في السنة المقبلة.

وفيما يتعلق بالنزاع في توكاراق، لا تزال الحقائق تردنا، إلا أن القتال قد اندلع وثمة تقارير عن وفيات وإصابات. وأؤيد تأييدا كاملا النداء الذي وجهه الرئيس فرماجو قبل بضع ساعات من أجل وقف فوري لإطلاق النار واستئناف الحوار السياسي بين زعيمي صوماليلاند وبونتلاند. وفي الأيام القليلة الماضية، أكد لي رئيس صوماليلاند بيحي عبدي ورئيس بونتلاند غاس أنهما يريدان تجنب الأعمال العدائية ولا يمكنهما تحملها. ومع اقتراب شهر رمضان، تزداد أهمية إبرام وقف لإطلاق النار.

وما هو على المحك لا يقتصر على رفاه مئات الآلاف من الناس وإمكانية حدوث نزوح جماعي فيما تعاني صناديق العمل الإنساني من نقص في التمويل بالفعل، وإنما أيضا التقدم الملحوظ الذي أحرزته كل من صوماليلاند وبونتلاند على مر السنين. فالنزاع يمكن أن يقوض أكثر من ٢٠ سنة من التعايش السلمي نسبيا. وأحث أعضاء المجلس على العمل مع جميع الأطراف المعنية لتخفيف حدة التوترات ولثني أولئك الذين قد يسعون إلى الاستفادة من تلك الحالة.

ويمكن للأزمة في توكاراق أن تصرف الانتباه عن التقدم المحرز في تسوية النزاعات في أماكن أخرى، لا سيما في غالكعيو، التي تنعم بالسلام الآن أكثر مما كانت عليه قبل سنوات عديدة، وكذلك في مركا في شبيلي السفلى وغالمودوغ، حيث يوجد زخم للمضي قدما على الرغم من العقبات. وتمضي الحكومة

قدما في تنفيذ إطار للمصالحة الوطنية، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرون، يقر بأن النزاعات الكثيرة في الصومال، سواء على الموارد أو النزاعات العشائرية أو تشكيل الدولة الاتحادية، ينبغي أن تستفيد من مشاركة المجتمع المدني والجماعات النسائية والشبابية وقطاع الأعمال وشيوخ القبائل وخبراء الوساطة في النزاعات.

وللأسف، ما زالت حالة حقوق الإنسان تنطوي على مشاكل معقدة، إذ أن هناك العديد من الجماعات الضعيفة بصفة خاصة، بمن في ذلك النساء والمشردون داخليا والأقليات والصحفيون. وكان توقيع البرنامج المشترك بشأن حقوق الإنسان في شباط/فبراير خطوة إيجابية نحو تعزيز أطر الحماية. وأحث الحكومة الاتحادية على المضي قدما في عملية إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وما زالت حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح مزرية، إذ أن هناك زيادة ملحوظة في عمليات اختطاف وتجنيد الأطفال واستخدامهم. والإفلات من العقاب على العنف الجنسي لا يزال يبعث على القلق البالغ. وأحث بقوة الحكومة الاتحادية على سن مشروع قانون لمكافحة الجرائم الجنسية، والذي سيعزز الإطار القانوني ويحد من الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي.

في الختام، لا يزال أبناء شعب الصومال يواجهون تحديات غير عادية. ومن حسن طالعهم أن لديهم حكومة جادة في معالجة هذه التحديات. وسيكون مفتاح نجاحها هو الوحدة بين القادة الصوماليين، مقترنة بدعم متسق من جانب المجلس والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد كيتنغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماديرا.

السيد ماديرا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في الصومال. إن مخاطبة المجلس تظل تشريفا عظيما وامتيازا لي.

وإذ نقترب من شهر رمضان، لا يزال بمقدورنا النهوض بالسلام والأمن في الصومال اليوم من خلال تضافر جهود قوات الأمن الوطنية الصومالية، وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي، والعمل الملموس الذي تقوم به الحكومة الصومالية بغية تفعيل العوامل التي تسهم في تعزيز وتوطيد الاستقرار من خلال اتباع نهج شامل فيما يتعلق بالإطار الأمني. وإنني أحيي التضحيات التي ظلت قوات الأمن الوطنية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقدمها بشجاعة على مر السنين من أجل بناء السلام وتحقيق الازدهار في الصومال.

ومنذ إحاطتي الإعلامية السابقة إلى المجلس (انظر S/PV.8165)، يواجه الصومال العديد من التحديات، وبعضها، إن لم يتم التصدي له في الوقت المناسب، سيؤثر سلبا على الجهود الحالية للحكومة الاتحادية وسيعكس مسار التقدم المحرز حتى الآن. وبينما نتكلم، يقوم جنود بعثة الاتحاد الأفريقي ببسالة بتقديم الدعم والمساعدة إلى سكان بلدوين، على هامش نهر شبيلي، الذين تعرضوا للفيضانات واضطروا إلى ترك منازلهم نتيجة لذلك. إنهم يقومون بذلك بقدر كبير من التضحية وفي خضم نقص في وسائل النقل والموارد اللازمة لدعم السكان. ولكنهم يتلقون دعما كبيرا من رئيس ولاية هيرشبيلي.

ووقد أصبح ذلك علاوة على التحديات الأخرى أكثر وضوحا في الآونة الأخيرة، بحدوث آثار غير مباشرة في الصومال بسبب المنافسات الدولية والانقسامات داخل بلدان الخليج. وهذه الأزمات الخارجية سرعان ما تتسبب في المزيد من الانقسامات فيما بين الصوماليين، مما يجبرهم على اختيار موالاة أحد الأطراف. وهناك علامات تنذر بأن الأزمة يمكن أن

تكون لها آثار سلبية على العلاقات الهشة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء فيها. وأود أن أطلب إلى المجلس توجيه بيان قوي وقاطع إلى الأطراف المتنازعة في منطقة الخليج يدعوها فيه للامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قد تزيد من تصعيد التوترات وتؤثر على وحدة الصومال واستقراره.

وقبل عام أتيحت للصومال فرصة بداية جديدة بانتخاب الرئيس فرماجو وتعيين رئيس الوزراء حسن علي خيري. وقد أتاحا فرصة هامة من أجل إعادة بناء المؤسسات الوطنية في الصومال وتزويد البلد بما يحتاجه لتعزيز الوحدة والازدهار. والأزمات السياسية الأخيرة في البرلمان لم تشدد التأكيد فحسب على الحاجة الماسة إلى الإسراع في بناء وتعزيز مؤسسات الدولة الصومالية، بل أيضا على أهمية بدء جميع الأطراف في المشهد السياسي الصومالي في تحديد وتأييد العوامل المشتركة التي توحد جميع الصوماليين والتخلص من تلك المسائل الخلافية التي تشكل مصادر متواصلة للضعف والتوتر والانقسام فيما بينهم. إن الناس يتحدثون لغة واحدة. وهم ينتمون إلى نفس البلد. ولهم نفس التطلعات. ويعتنقون دينا واحدا لا غير. والاستخدام الأمثل لهذه الخصائص يمكن أن يسهم بشكل فعال في تعزيز الوحدة والسلام في هذا البلد العظيم.

وفي هذا السياق، تشيد بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال بالجهود التي تبذلها السلطة التنفيذية والرئيس السابق للبرلمان في حل الأزمة الأخيرة، والتي أدت إلى بزوغ الأمل في مستقبل أكثر إشراقا لجميع الصوماليين. وكما قال الرئيس الجديد، السيد محمد مرسال عبد الرحمن، في خطابه الافتتاحي في الأسبوع الماضي، فإن البرلمان الاتحادي ستعيد تركيز جهوده لكفالة إنجاز الاستعراض الدستوري وتمهيد الطريق للانتخابات المتعددة الأحزاب بغية المضي قدما بالإطار القانوني الضروري بحلول عام ٢٠٢٠ أو عام ٢٠٢١. إن عقد المؤتمر الدستوري الوطني، في وقت سابق من هذا الأسبوع في مقديشو، دليل واضح على التزام الحكومة بمضاهاة أقوالها بأفعالها.

وعلى الرغم من التحديات، هناك سبب حقيقي للتفاؤل في جميع أنحاء الصومال، إذ أن الحكومة الاتحادية تواصل قطع أشواط جبارة في الاتجاه الصحيح. والسلطة التنفيذية تفي فعلا بالتزاماتها فيما يتعلق بتحسين الإدارة المالية وتعزيز المؤسسات المالية، بينما تضع الشفافية ومكافحة الفساد في صميم الأولويات الاقتصادية.

لدينا الآن ميزانية اتحادية تدعمها تدابير واقعية فيما يتعلق بالإيرادات، وجهود لتحديث تحصيل الضرائب وتسجيل دافعي الضرائب اللذين تشتد الحاجة إليهما. هذا بالإضافة إلى المشاورات الجارية بشأن التشريع الضريبي.

ومع الوفاء بكل هذا، تقوم الحكومة أيضا بالتركيز على الاستدامة المالية من خلال تحصيل الإيرادات المحلية. وفي نفس السياق، يتبلور مشروع القانون المقدم من الحكومة من أجل إنشاء لجنة مكافحة الفساد، مع تنفيذ مبادرة الحكومة المفتوحة. ومع إعلان الحكومة في الآونة الأخيرة عن برنامجها الثالث الذي يشرف عليه موظفو صندوق النقد الدولي ونجاحها في اجتماعات الربيع هذا العام في واشنطن العاصمة، فإن مسار الصومال المؤدي إلى تخفيف عبء الديون يصبح بسرعة حقيقة واقعة.

في نيسان/أبريل، كما يعلم أعضاء المجلس، حظيت الخطة الانتقالية للصومال بتأييد واسع النطاق، أولا هنا في مقديشو من جانب الفريق التنفيذي المعني بالنهج الشامل إزاء الأمن، برئاسة رئيس الوزراء خيري، ثم من جانب الاتحاد الأفريقي أثناء اجتماع مجلس السلام والأمن في أديس أبابا في ٣٠ نيسان/أبريل. ويظل دعم الحكومة الاتحادية في تنفيذ الخطة الانتقالية أولوية رئيسية للبعثة. وكما ذكرت الشركاء خلال الاجتماع الأمني الرفيع المستوى بشأن الصومال في بروكسل في وقت سابق من هذا الشهر، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أيدت تنفيذ الخطة الانتقالية وتلتزم به التزاما راسخا.

وتجري بعثة الاتحاد الأفريقي حاليا عملية الاستعراض الرابعة لولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٧٢ (٢٠١٧). في الأيام

الثلاثة الماضية، كانت بعثة الاتحاد الأفريقي واضحة في القول بأنه من أجل دعم العملية الانتقالية دعما فعليا، يجب على البعثة تعديل نهجها وإعادة تشكيل عناصرها لتلائم متطلبات المرحلة الانتقالية. ونحن مستعدون للقيام بهذه الممارسة. وفي هذا الصدد، سيلزم أفراد البعثة النظاميين الحصول على ما يلي: مزيد من مضاعفات القوة وعناصر التمكين؛ وولاية للقيام بأنشطة إرشادية في الجاهزية القتالية لقوات الأمن الصومالية، المتاحة لها في المواقع المشتركة؛ والقيام بعمليات مشتركة وجيدة التنسيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي؛ ونهج أكثر مرونة إزاء الدعم اللوجستي المقدم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وسيتطلب العنصر المدني النظر في تعزيز قدراته ووجوده في الميدان في أنحاء الولايات الأعضاء في الاتحاد.

وإذ تبدأ بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية التركيز على الملعب وطرق الإمداد الرئيسية من مقديشو إلى بايدوا وبلدة ليغو باعتبارها على رأس الأهداف ذات الأولوية في المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية، من المهم توجيه جهود المجتمع الدولي نحو معالجة الثغرات المحددة في تقييم التأهب العملياتي الأخير للجيش الوطني الصومالي والشرطة والقوات المحلية. يجب أن تسعى الجهود إلى توفير استجابة سريعة للمسائل المتعلقة بتكوين القوات على الصعيدين الاتحادي والإقليمي في الصومال، إضافة إلى تلبية الاحتياجات التشغيلية الأساسية مثل الاتصالات والنقل، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي والإمدادات واللوجستيات، فضلا عن قدرات التصدي للأجهزة المتفجرة المرتجلة.

في الأسابيع والأشهر المقبلة، ستشرع بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية في تنفيذ المرحلة التشغيلية للخطة الانتقالية. ولكي تكون فعالة وتحقق أهدافها، لا يمكن أن يستمر إنفاق الموارد وفقدان الأرواح لاستعادة البلدات والأراضي من حركة الشباب لنراها تعود مرة أخرى لسيطرة العدو. يجب أن تكون الخطة الانتقالية، كما جرى تصورها، شاملة وفعالة، وهذا يعني، أنها يجب أن تشمل كل ما يلزم لاستعادة البلدات والمدن وبسط السيطرة عليها بصورة دائمة، والحماية الفعالة لسكانها.

ولذلك، يجب كفالة أن المراكز والمواقع السكانية التي نسيطر عليها من حركة الشباب يتم استردادها وتحويلها إلى أماكن صالحة للسكنى حيث تقدم الوكالات الإنسانية المساعدات الطارئة إلى السكان المحررين؛ وقيام مديرين بإدارة شؤون السكان المحررين، وحكم البلدات وتوفير الخدمات والمرافق الأساسية للسكان؛ وحماية الشرطة للمواطنين والحفاظ على القانون والنظام؛ وتهيئة الظروف الضرورية ليبدأ الاقتصاد المحلي في التبلور، ويتسنى بدء أنشطة التبادل التجاري والتجارة، ويتمكن المواطنون من ممارسة حياتهم بحرية وأمان وثقة دون خوف من التعرض للسرقة أو القتل على أيدي حركة الشباب عند التقاطع التالي.

كل هذا يتطلب الالتزام. ويتطلب أن تكون الحكومة حاضرة وملتزمة التزاما تاما بإنشاء مؤسسات. ويتطلب مشاركة وكالات الأمم المتحدة في تعزيز مؤسسات الحكومة والإدارات المحلية. يجب أن تكون حاضرة، وملتزمة التزاما تاما، في الأماكن التي سوف نحررها بدءا ببلدة ليغو. نحن على أهبة الاستعداد للعمل جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى، فضلا عن الحكومة، لتحقيق تلك الأهداف – لضمان انتقال مدينة ما بمجرد أن نحررها إلى قوات الأمن الصومالية وأن تظل تحت سيطرتها وعدم سقوطها مرة أخرى في أيدي حركة الشباب.

إن واقع ساحة التهديد الحالي في أنحاء الصومال هو أن حركة الشباب قد زادت تدريجيا قدرتها العسكرية وقدرتها على التكيف، مما أدي إلى انتشار الهجمات باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة كسلاح مفضل. وللتصدي بنجاح وعلى نحو مستدام لذلك التهديد وتعطيل وتدمير حركة الشباب، أحض المجلس على إبقاء مسألة التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به للبعثة ولقوات الأمن الصومالية قيد نظره، وعلى تزويد قواتنا

بالوسائل والعناصر التمكينية اللازمة للتقليل إلى أدنى حد من الخسائر البشرية، ومواجهة الأجهزة المتفجرة المرتجلة وكشف العدو وتحييده.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن امتنان بعثة الاتحاد الأفريقي إلى وزارة خارجية الولايات المتحدة لتوفير نظام للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، وهو من عناصر التمكين بالغة الأهمية. وإذ نتكلم الآن، فإن النظام وأثره ملموسا بالفعل في مسرح العمليات. إننا نشعر بالامتنان لأن الشركاء قد بدأوا فهم المعنى الكامل للواقع الذي نعيشه. لقد أظهر الاجتماع الأخير في بروكسل أن الشركاء على استعداد الآن لتقديم الدعم السخي لكل من قوات الأمن الوطنية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في تعزيز قدرتها على مواجهة حركة الشباب بنجاح.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد ماديرا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد سيباكو ريبالا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): على غرار المناسبات السابقة، وباسم الوفد الذي أمثله، أود أولا أن أشكر السيد مايكل كيتنغ، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وفريقه، على تقديمهما إحاطة إعلامية واضحة ومفصلة عن آخر التطورات في البلد. وتعكس إحاطة كيتنغ الإعلامية حالة تبعث على القلق، لا سيما فيما يتعلق بمسائل بناء الدولة، وتعزيز المؤسسات الأمنية والهشاشة الاقتصادية.

لقد حقق الصومال تقدما كبيرا جدا منذ الانتخابات البرلمانية والرئاسية الناجحة التي نقلت السلطة إلى الرئيس الحالي، السيد محمد عبد الله محمد فرماجو، قبل ما يقرب من عام. وقد قدم برنامجا سياسيا اقتنع شعبه به، فضلا عن المجتمع الدولي، وشجع الشركاء الدوليين على مواصلة دعم عملية إعادة البناء الوطني. وتود جمهورية غينيا الاستوائية أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتنانها وتقديرها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وغيرهما من الأطراف الفاعلة الدولية على إسهامها في التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها خلال هذه العملية السياسية المهمة.

ورغم الدعم الدولي، لا يزال الصومال يواجه تحديات كبيرة، يوجد من بينها في المقام الأول التهديد القوي الذي يشكلها التنظيم الإرهابي ”الشباب“، الذي يواصل ارتكاب جرائم القتل وتفجير القنابل على الرغم من الضغوط المالية وأنشطة مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الضربات الجوية في كل أنحاء البلد. ويمكن ربط هذا التهديد المستمر بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يتخبط فيها البلد، مثل الافتقار إلى فرص التعليم والعمل للشباب، والطلبات التي لم يتم الوفاء بها والناجمة عن النزاعات التي لم تحل، ونظام العدالة الوطني الضعيف ومصالح الأطراف الثالثة.

وتشكل الخلافات بين بعض قادة عدد من الولايات في الاتحاد، والسلطات الاتحادية، عقبة رئيسية أمام الإصلاحات التي تسعى إلى تعزيز المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار. ولهذه الغاية، يجب على السياسيين الصوماليين أن يلتزموا بالتفاهم مع بعضهم البعض من أجل إيجاد بيئة سياسية جيدة، تشجع على تلقي دعم الأطراف الدولية الفاعلة والتعاون معها. ومع ذلك، فإننا نثني على الرئيس فرماجو وغيره من السياسيين على جهودهم الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية، كما يتضح من الانتخابات السلسة لوزير الدفاع السابق رئيسا للبرلمان الجديد في أعقاب استقالة سلفه، منهيا أسابيع من الأزمة السياسية التي كانت ستزيد من التهديدات الأمنية. ومع ذلك، يجب القيام بالمزيد، ونشيد أيضا بالرئيس، الذي رغم انعدام الأمن في البلد، قرر زيارة ولايتي بونتلاند وغالمودوغ الاتحاديتين في محاولة لمعالجة مشاكلهما.

ورغم كل ذلك، ووفقاً لتقارير موثوقة بشأن الحالة، لم تتمكن أجهزة الأمن ومؤسسات الدولة الصومالية حتى الآن من توفير ظروف أمنية واجتماعية اقتصادية مناسبة في جميع أنحاء البلد في الأجلين القصير والمتوسط. لذلك، لا يزال مهما، العمل والدعم المقدمين من جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب دعم الأمم المتحدة في الصومال. ونعتقد أنه من المهم تأمين التمويل المسبق لإتاحة استمرار بذل الجهود.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي في البداية، أن يشكر الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال السيد مايكل كيتنغ، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال السيد فرانسيسكو ماديرا، على إحاطتيهما الإعلاميتين في جلسة اليوم.

ونبدأ بالثناء على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على جهودهما المنسقة والمشتركة في الصومال لبناء السلام، وإعادة بناء الدولة، وتعزيز سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن وتحقيق أهداف مهمة أخرى. ويجسد عملهما الجهود الجارية ذات الصلة بالبحث عن الاستقرار والأمن في البلد والمنطقة. وينبغي أن يعكس الدعم والمساعدة المستمران اللذان قدمتهما بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب دعم الأمم المتحدة في الصومال درجة عالية من الشفافية وتبادل المعلومات لتمكين الحكومة الاتحادية للصومال من مواصلة بذل جهودها للتصدي للتهديد الخطير الذي تشكله الجماعات الإرهابية، وفيما يتعلق بالبناء الدستوري من أجل تعزيز الدولة الاتحادية. ونعتقد أن تحقيق الاستقرار في الصومال يجب أن يتحقق بشكل أساسي من خلال إضفاء الطابع الرسمي على وضع الولايات الأعضاء في الاتحاد، وتنفيذ الاستراتيجية الأمنية، والتحلي بالمرونة وتعزيز التحول الاجتماعي الاقتصادي. يجب أن تحدد حكومة الصومال أولوياتها وفقا لسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

إننا نشيد بالرئيس الصومالي على زياراته الأخيرة إلى مختلف مناطق البلد من أجل تسريع وتيرة جهود الحوار والمصالحة. وعلى المستوى السياسي، أدت خريطة الطريق السياسية، للسياسة الشاملة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، التي حددها مجلس وزراء الحكومة الاتحادية، إلى جانب جهود مجلس الأمن القومي، إلى إحراز تقدم كبير، نعتقد أنه مفيد للحكومة الاتحادية ولولاياتها على حد سواء.

وفيما يتعلق بالأمن، نعتقد أنه من الضروري أن تتجسد الخطة الانتقالية التي وضعتها الحكومة الاتحادية عندما تعمل القوات الأمنية والعسكرية والشرطة، وكذلك سلطات القضاء والسجون، بشكل كامل. وبالمثل في هذا المجال، نلاحظ أنه من الضروري أن تتطور الملكية الصومالية في إطار علاقة تقوم على الثقة والتوافق والشمول بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الوكالة الوطنية للاستخبارات والأمن، أمر حيوي لتحسين القدرات اللازمة للتسريح وإعادة الإدماج ونزع السلاح والأسلحة وإدارة الأمن البحري.

إن بوليفيا تؤيد تأييدا تاما جميع الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل تنفيذ الوساطة والدبلوماسية الوقائية ومبادرات الحوار لتشجيع التوصل إلى حل سلمي ودائم للصراع. ونبرز اجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٣٠ نيسان/أبريل، الذي التزم خلاله بتقديم الدعم الكامل للصومال في تحقيق أهدافه خلال الفترة الانتقالية. ومع ذلك، نعتقد أنه يتعين على مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل، مواصلة العمل معا لبناء قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي على ضمان

أن تتحمل قوات الأمن الصومالية المسؤولية الكاملة عن الحفاظ على أمن بلدها في المستقبل القريب.

وتظل حركة الشباب تشكل تهديدا كامنا للصومال. وقد أدت الهجمات التي ارتكبتها تلك المجموعة الإرهابية مرة أخرى إلى التأكيد على أهمية تحديد تدابير لمواجهتها، لا سيما في مقديشو، حيث أدت الهجمات التي نفذت بأجهزة متفجرة مرتجلة وسيارات مفخخة وأسلحة ثقيلة إلى مقتل المئات وتسببت في وقوع أضرار فادحة.

كما نلاحظ مع القلق استمرار ارتفاع مستويات العنف الجنسي المرتكب ضد النساء والفتيات، ولا سيما المشردات قسرا.

أخيرا، فإن التحول الاقتصادي يكتسي نفس القدر من الأهمية. وتعتقد بوليفيا أنه بغية كفالة السلام الدائم والمستدام والتخفيف من هشاشة الدولة الصومالية، هناك حاجة إلى إصلاح قطاع الأمن، ويجب أن يعمل المجتمع الدولي على إعادة هيكلة ديونها الخارجية، حيث إنه في مرحلة ما بعد النزاع لا يمكن أن يتحقق سلام مستدام بدون التنمية، ولا يمكن أن تتحقق التنمية إن لم يتم إيجاد حل لهذه المسألة الهامة.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن امتناننا لعقد هذه الجلسة المسائية وعن شكرنا للإحاطتين الإعلاميتين اللتين استمعنا إليهما من السيد كيتنغ والسيد فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا.

ما برحت بيرو تتابع عن كثب الحالة في الصومال، حيث ما زالت الأزمة الإنسانية، بالرغم من التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة، تؤثر على أكثر من ٥ ملايين شخص. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة، ولا تزال حقوق الإنسان تنتهك، بما في ذلك حقوق النساء والأطفال.

ونرى أنه من الأمور الإيجابية التركيز الجديد الذي تم تبنيه للاستجابة للحالة الإنسانية عن طريق خطة الاستجابة الإنسانية للصومال لعام ٢٠١٨ وإطار التعافي والقدرة على الصمود، الهادفين إلى كسر حلقة الضعف والحرمان بحلول عام ٢٠٢٢. وننوه أيضا بالتقدم الكبير الذي أحرزه الصومال في المجال الاقتصادي، وهو ما أقر به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ونأمل أن يمكن الدعم التقني الذي تقدمه هاتان المؤسستان من تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتحسين الظروف المعيشية للشعب الصومالي.

وندين الهجمات التي ترتكبها حركة الشباب ونؤيد دعوة الأمين العام لقيام الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليين بوضع نهج متسق للتخفيف من حدة التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة، التي كثيرا ما تستخدمها تلك الجماعة الإرهابية.

ونؤكد أيضا على أهمية الخطة الانتقالية كوسيلة لتتحمل السلطات الصومالية المسؤولية الكاملة عن الأمن. ويجب أن يتم نقل المسؤولية على نحو منظم وتدريجي، وذلك من أجل الحفاظ على ما تحقق من إنجازات. كما نسلط الضوء على الحاجة إلى توفير الدعم المالي المطلوب من أجل التنفيذ المنسق من جانب الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية، بدعم من الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين.

ونرحب بالتقدم الكبير المحرز في تعزيز مؤسسات الأمن الصومالية، بما في ذلك نموذج الشرطة الجديد المعتمد على مستوى الولايات والمستوى الاتحادي، والاتفاق السياسي بشأن نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية في الصومال، فضلا عن المبادرات الرامية إلى كبح التطرف العنيف. ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية من أجل تعزيز عملية السلام والمصالحة، فضلا عن بدء تنفيذ عملية السلام الرامية إلى التخفيف من حدة التوترات بين العشائر في ماركا.

ونأمل أن يتمكن الصومال – بعد أن تخطينا الأزمة السياسية في البرلمان الاتحادي وتولى رئيس مجلس الشعب الجديد منصبه – من بذل الجهود المؤسسية اللازمة للحفاظ على السلام، بما في ذلك تقاسم السلطة، وإدارة الموارد، وتوزيع إيرادات الضرائب، والنموذج الانتخابي. ونشدد على أهمية أن يمضي مجلس الأمن الوطني قدما في تنفيذ خريطة الطريق للتحضير للانتخابات العامة، التي ستجري بالاقتراع العام في الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١، وإيلاء أولوية لعملية مراجعة الدستور، ووضع إطار قانوني انتخابي.

ونرى أنه من المهم تعزيز المشاركة النشطة للمرأة في العمليات الوطنية، لا سيما بالنظر إلى أن الصومال بلد يعاني مستويات عالية من العنف الجنسي. ونود أن نشيد بالأعمال التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في الدفاع عن الضحايا. وبالمثل، فإننا نشيد بالمبادرات الرامية إلى تمكين الشباب الصومالي، ولا سيما إنشاء مجلس وطني مؤقت للشباب وإطلاق التحدي المفتوح في مجال الابتكار، الذي يقوده الشباب ويهدف إلى إيجاد حلول لمحنة المشردين داخليا في الصومال.

كما نود أن نرحب باستراتيجية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين في صفوفها بحلول عام ٢٠٢١ وتعيين مستشار للشؤون الجنسانية في اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. ونعرب أيضا عن دعمنا لبعثة الأمم المتحدة ونؤكد على توقعاتنا فيما يتعلق بمقترحاتها الرامية إلى إعادة التشكيل الملائم للعناصر المطلوبة من أجل التنفيذ الفعال للنهج الأمني الواسع النطاق للبعثة، وهيكل الأمن الوطني، والخطة الانتقالية.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على الحاجة لأن تقدم بلدان الخليج دعمها لحكومة الصومال الاتحادية في سعيها إلى تحسين علاقاتها مع الولايات الاتحادية الأعضاء، وإجراء الإصلاحات الرامية إلى بناء الدولة.

السيد داه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يتوجه بالشكر للسيد مايكل كيتنغ، الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، على عرضه لتقرير الأمين العام عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال (S/2018/411). كما يود وفد بلدي أن يشكر السيد فرانسيسكو كايتانو خوسيهماديرا، رئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

سيركز بياني بشكل رئيسي على التطورات في الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في الصومال.

فيما يتعلق بالحالة السياسية، يرحب بلدي بتحسن العلاقات بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية، الأمر الذي أدى إلى إبرام اتفاق بشأن الدعم المالي والتشغيلي لقوات الأمن الإقليمية في إطار إدماجها في قوات شرطة الولايات. كما يرحب بلدي بالتقدم المحرز في إنشاء دولة اتحادية قادرة على العمل في الصومال، بما في ذلك اعتماد مختلف الأطراف لخريطة الطريق السياسية للفترة ٢٠١٧–٢٠٢٠، ووضع مذكرة التفاهم بشأن عملية مراجعة الدستور، وإشراك السلطات الاتحادية في مختلف مبادرات المصالحة الوطنية، والتقدم المحرز في التحضير لانتخابات ٢٠٢٠–٢٠٢١ بالاقتراع العام.

وبشأن هذه النقطة الأخيرة، يرحب بلدي بالنهج الشامل الذي اعتمدته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في سياق المشاورات الرامية إلى التغلب على العقبات المحتملة لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة.

بيد أن كوت ديفوار لا تزال تشعر بالقلق إزاء استمرار التوترات في البرلمان الاتحادي وتأثير ذلك على اعتماد عدد من مشاريع القوانين الأساسية لبناء الدولة الصومالية. ونحث الجهات الفاعلة السياسية الصومالية على المشاركة بحزم في بناء دولة صومالية قوية ومزدهرة. ولذلك ترحب كوت ديفوار بتعيين

رئيس جديد لمجلس الشعب، وتأمل أن يؤدي ذلك إلى إقامة علاقة بناءة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في البلد.

وعلى الصعيد الأمني، من الواضح أنه على الرغم من الضربات الجوية ضد معاقل حركة الشباب الإرهابية، لا تزال الحركة تشكل تهديدا خطيرا للأمن في الصومال، على نحو ما يتضح من الهجمات التي نفذت خلال الربع الأول من هذا العام ضد جنود الجيش الوطني الصومالي والجنود التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. تؤكد هذه الهجمات مرة أخرى على ضرورة قيام المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، بدعم الصومال في عملية إصلاح قطاعه الأمني من أجل تمكين التنفيذ الفعال للخطة الانتقالية الرامية إلى تسليم المسؤوليات من البعثة إلى قوات الأمن في البلد.

ويناشد بلدي جميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية العاملة في الصومال أن توحد جهودها في تقديم الدعم التشغيلي والمالي من أجل التنفيذ الناجح للخطة الانتقالية الصومالية.

وفي هذا الصدد، تثني كوت ديفوار على الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في الصومال إلى المؤسسات الأمنية الصومالية في إطار تعزيز قدراتها التشغيلية. ونلاحظ مع الارتياح أن السلطات الصومالية، على الرغم من الصعوبات التي صودفت، تواصل العمل من أجل تنفيذ هيكل الأمن الوطني، من خلال جملة أمور منها إدماج قوات الأمن الإقليمية في الجيش الوطني.

كما ترحب كوت ديفوار بالتزام الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية بالعمل معا بشكل بناء في بناء دولة تقوم على سيادة القانون، على نحو ما يتضح من التوقيع على اتفاق بشأن نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية في الصومال. كما تشجع كوت ديفوار قادة الولايات الاتحادية على التعجيل بخططهم المتعلقة بالعدالة والمؤسسات الإصلاحية.

لا يزال بلدي يشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية المثيرة للقلق المتزايد. فوفقا لتقرير الأمين العام، فإن مستوى سوء التغذية من بين أعلى المعدلات في العالم، فهناك ٥,٤ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، و ٢,١ مليون شخص آخر مشردين ويعتمدون على الدعم الدولي.

وتتفاقم تلك الحالة بسبب الأمطار الغزيرة التي هطلت في عدة أجزاء من البلد في الأسابيع الأخيرة، مما أدى إلى تدمير المحاصيل والممتلكات، والحد بدرجة كبيرة من وسائل كسب عيش الناس. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يوجد أكثر من مليون شخص بحاجة إلى المساعدة.

لا تزال الاحتياجات الإنسانية في ازدياد، بينما خطة المعونة الإنسانية التي وضعت لعام ٢٠١٨ لم يمول منها سوى ١٨ في المائة. وبالنظر إلى تلك الحالة، وبينما نسلم بالجهود التمويلية والمادية الكبيرة التي بُذلت، يشجع وفدي الشركاء الدوليين والجهات المانحة على التعبئة من أجل المساهمة في تمويل خطة المساعدة الإنسانية لعام ٢٠١٨ والاستجابة على جناح السرعة للاحتياجات الإنسانية للصوماليين الذين بحاجة إلى المساعدة.

على غرار الأمين العام، تحث أيضا كوت ديفوار السلطات الصومالية والشركاء الإنمائيين على وضع استراتيجية متكاملة من أجل إيجاد حلول منطقية للأسباب الجذرية للمجاعة في البلد.

في الختام، يكرر وفد بلدي شكره إلى مكتب الأمم المتحدة وجميع الشركاء الدوليين العاملين في الصومال على المساعدة المتعددة الجوانب التي ما انفكوا يقدمونها إلى البلد في ظل ظروف صعبة جدا. ونحضهم على زيادة تنسيق جهودهم ورسم استراتيجية معينة دعما للصومال.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد مايكل كيتنغ، الممثل الخاص للأمين العام،

والسيد فرانسيسكو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال.

مر عام ونيف على انتخاب الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو في الصومال. إن الحكومة الجديدة قادرة على وضع خطة عمل فعالة، بما في ذلك إصلاح القطاع المالي، وتهيئة فرص عمل، ووضع سياسة للتماسك الاجتماعي، وحل النزاعات، وإصلاح القطاع الأمني. إننا نشيد بالجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية والدول الأعضاء في الاتحاد ونؤيدها، ونشيد بما أظهرته الحكومة من إرادة سياسية من أجل تعزيز الروابط والنهوض ببناء الدولة وبناء السلام عن طريق البدء بالحوار بشأن تحديد النموذج الاتحادي. وفي الوقت نفسه، من المهم متابعة المسألة باتخاذ خطوات من شأنها إضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقات المتعلقة بتوزيع السلطات، وإدارة الموارد وتقاسم الإيرادات.

نرحب بالجهود التي تبذلها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لإجراء مشاورات على صعيد البلد تهدف إلى تحديد النموذج الانتخابي على النحو الأمثل. وللبناء على ذلك، لا بد من اعتماد الإطار القانوني الانتخابي بغية تنظيم الانتخابات العامة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار الهجمات التي تشنها حركة الشباب على الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والتسبب في سقوط ضحايا من المدنيين، وهي هجمات تتفاقم بسبب العنف بين القبائل. إن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي التي توفر الأمن على الخط الأمامي تقوم بدور حاسم في استعادة سلطة الدولة. ومع ذلك، فإن التمويل الثابت والمستدام للبعثة ما برح يمثل تحديا لتشغيلها على نحو كافٍ.

نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية في مواصلة العمل على إدماج القوات المسلحة الإقليمية في الجيش الوطني الصومالي وجعل الشرطة جزءا لا يتجزأ من الهيكل الأمني الوطني. ومن الحيوي أن يواصل الشركاء الدوليون تقديم الدعم المنسق من أجل بناء قدرات التحالف الوطني الصومالي على نحو أكثر اتساقا.

ونثني أيضا على حكومة الصومال الاتحادية لوضع الصيغة النهائية للخطة الانتقالية. ومن الضروري وضع أطر زمنية واقعية وتهيئة الظروف المناسبة للوفاء بالمهام والنقاط المرجعية المحددة ذات الأولوية. وفي إطار تنفيذ الخطة الشاملة، تواجه الحكومة الاتحادية عددا من المشاكل الخطيرة. وعلى وجه الخصوص، الحالة المالية حرجة. وثمة حاجة إلى اتباع نهج منسق من جانب الجهات الفاعلة الوطنية والدولية من أجل إنشاء نظام فعال للتعاون وبناء الثقة بين الحكومة الاتحادية والدول الأعضاء.

في الختام، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الزيارة التي قمت بها إلى منطقة القرن الأفريقي في الأسبوع الماضي بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، بشأن الصومال وإريتريا. وسيُقدم تقرير عن ذلك في المستقبل القريب. وفي الوقت نفسه، فإني وفقد شاهدت مباشرة العمل المضطلع به، أنوه بعمل الفريق القطري التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في تعزيز مبادرات السلام المحلية وبناء السلام والمصالحة الوطنية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يخاطب فيها وفدي مجلس الأمن خلال رئاستكم، سيدتي الرئيسة، أود أن أبدأ بتقديم التهنئة لكم ولوفدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وأتمنى لكم كل النجاح في قيادتكم للمجلس. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير كيتنغ والسيد ماديرا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

أود في جلسة مجلس الأمن اليوم بشأن الصومال، أن أتشاطر مع الأعضاء أيضا الذكرى السنوية الخامسة والسبعين

لتأسيس أول حزب سياسي في الصومال، أي رابطة الشباب الصومالية، التي تأسست في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٣، وقدمت الكثير للنهوض بالقضية الصومالية. وفي الواقع، أدى حزب الشباب دورا أساسيا في تحقيق استقلال ووحدة الشعب الصومالي في عام ١٩٦٠. وفي سياق هذه العملية، ساعد على قيام إحدى الديمقراطيات الأولى في أفريقيا. إن ما ولدته رابطة الشباب الصومالية من تفاؤل وأمل قبل قرن من الزمن، أصبح أيضا مصدرا رئيسيا للتفاؤل الحالي في تحقيق السلام والازدهار، وبذلك أدى إلى انبعاث الصومال.

في هذه المناسبة، أود أيضا أن أتشاطر الأنباء المحزنة عن وفاة السفير عبد الرحيم أبي فرح عن عمر ٨٩ عاما، كان أحد أبرز الدبلوماسيين الصوماليين، الذي شغل منصب الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة. وشغل أيضا العديد من المناصب العليا في المنظمة. أغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن مواساتنا ودعائنا لأسرته وللشعب الصومالي في جميع أنحاء العالم.

نعتقد أن الدعم وصون الاستقرار السياسي اللذين تحققا بشق الأنفس شرط مسبق للسير في الطريق الطويل أمامنا فيما يتعلق بالأمن والتنمية الاقتصادية والانتعاش. وفي التقرير الحالي للأمين العام (S/2018/411) يساورنا القلق إزاء إدراج بعض البيانات غير الدقيقة بشأن الحالة السياسية، مما قد ينال من مشروعية الحكومة، فضلا عن جهود إعادة الإعمار الوطنية التي نبذلها. وعلى الرغم من أن التقرير يشمل معظم التطورات التي حدثت خلال الفترة قيد الاستعراض، نرى أن هناك مجالا لزيادة التعامل بصورة ملائمة مع التقدم السياسي المحرز والتطورات على أرض الواقع. ومع ذلك، يسعدنا أن نلاحظ زوال التوترات داخل البرلمان والتي ورد ذكرها في التقرير الحالي. وهذا دليل واضح على قدرة الشعب الصومالي على الصمود واستيعاب الصدمات السياسية، والمشاركة في الحلول السلمية والدائمة والديمقراطية، مع احترام القواعد والإجراءات البرلمانية، وكذلك دستورنا.

قبل عام ونيف، انضم الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو إلى شركائنا الدوليين في مؤتمر لندن بشأن الصومال، وقدم التزاما ثابتا بالتعجيل في إحراز تقدم في إصلاح القطاع الأمني واعتبار الأمن أولوية بالنسبة لإدارته. منذ الاجتماع السابق للمجلس في هذه القاعة في تموز/يوليه (انظر S/PV.8215)، أُحرز تقدم ملموس. لقد وضعت الصومال خطة واقعية تدريجية تستند إلى الظروف القائمة، إنها خطة انتقالية ترتكز على الظروف القائمة، والعمل على نحو وثيق وبالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والبلدان المساهمة بقوات/بأفراد شرطة والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، فضلا عن الشركاء الرئيسيين الآخرين. كانت تلك العملية شاملة، وتضمنت مشاورات ميدانية لإدماج منظور أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد.

أقرت الحكومة الصومالية ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الخطة الانتقالية. وهي تحدد المبادئ التوجيهية الاستراتيجية التي ستمكن من التخطيط التفصيلي خلال السنوات القليلة المقبلة. وتركز الخطة بشكل خاص على بناء القدرات المؤسسية لقواتنا، وفي الوقت نفسه، تبين العمليات الأمنية اللازمة وتدعم جهود تحقيق الاستقرار.

بينما نستعد للخطة الانتقالية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر البلدان المساهمة بقوات على تضحياتها النبيلة والشجاعة. وينبغي الاعتراف بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، ولا بد من استمرارها للإبقاء على الزخم. ترحب حكومة بلدي بتعيين السفيرة ليزا فيليبيتو من أستراليا رئيسة لمكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال. إن المكاسب مدهشة التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي وقواتنا المسلحة الوطنية ضد حركة الشباب طوال السنة الماضية. ومع ذلك، ندرك أن الحركة لن تُهزم بالوسائل العسكرية وحدها.

الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار بدعم من شركائنا الدوليين لا تقل في أهميتها الحاسمة عن مساعدتنا في معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة والنزاع في مجتمعاتنا المحلية. نحن نعتقد اعتقادا راسخا أن مصداقيتنا وشرعيتنا كحكومة تتوقف على قدرتنا على تعزيز المصالحة الاجتماعية والحكم الرشيد وتوفير الخدمات العامة للمساعدة على تحسين حياة مواطنينا. إننا نعلم أن الجيش الوطني الصومالي يواجه تحديات، لكننا نعتقد أن السبيل الوحيد لتنفيذ المرحلة الانتقالية هو التزام الجيش الوطني الصومالي بالقيام بعمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي وبدعم من الشركاء الدوليين. من شأن ذلك أن يساعد على اكتساب الخبرة اللازمة والثقة في النفس والقدرة على القيام بعمليات كبرى والاضطلاع في نهاية المطاف بالمسؤولية عن الأمن في جميع أنحاء البلد.

لا يدخر الرئيس فرماجو ورئيس الوزراء حسن علي خيري أي جهد للتوفيق بين أبناء الشعب الصومالي وتقديم رؤية وطنية من شأنها زيادة تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة. لذلك ستصبح الخطة الانتقالية العنصر الرئيسي لإصلاح قطاع الأمن في الصومال، إذ يقوم عليه هيكل الأمن الوطني، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بأولويتي الرئيس الأخريين، وهما الممارسة السياسية الشاملة للجميع والإصلاحات الاقتصادية.

وبعد اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن العاصمة، هذا العام، أصبحنا، حكومة الصومال الاتحادية، الآن أقرب من أي وقت مضى في جهودنا الرامية إلى تطبيع علاقاتنا مع المؤسسات المالية الدولية وعلى المسار نحو تخفيف أعباء الديون في نهاية المطاف.

وفي الوقت نفسه، على الجبهة السياسية، فإن حكومة الصومال الاتحادية، بالتعاون مع الولايات الأعضاء في الاتحاد، تواصل العمل على تنفيذ خريطة طريق سياسية طموحة تشمل تنقيح الدستور المؤقت والتحضير للانتخابات المقبلة، في عام ٢٠٢٠، الأمر الذي سيتطلب تجدد تركيز البرلمان على الإسراع باعتماد تشريع رئيسي ينتظر حاليا الموافقة عليه. ونعتقد أن الانتخابات السلمية لرئيس جديد للبرلمان ستتيح هذه العملية وتدفع جدول الأعمال التشريعي قدما.

أود الآن أن أنتقل إلى البيان الذي أدلى به الرئيس فرماجو بشأن الاندلاع المؤسف للأعمال القتالية في توكاراق والأفويين، في منطقة سول من جمهورية الصومال. في هذا الصدد، ناشد الرئيس جميع الأطراف المعنية وقف جميع الأعمال القتالية فورا. وحض الرئيس فرماجو القادة والشيوخ والمجتمع المدني على التفاوض من أجل السلام والتعايش المتفق عليه وتسوية خلافاتهم عن طريق الحوار واحترام قدسية الحياة. كما أعرب عن الأسف العميق إزاء فقدان الأرواح الصومالية في هذا النزاع الأخير، وبعث بتعازيه القلبية للأسر المتضررة ودعواته بالشفاء العاجل للجرحى.

في الختام، لا تزال التحديات التي تواجه الصومال هائلة، بما في ذلك ضعفنا أمام الظواهر الجوية البالغة الشدة، ومتطلبات بناء الدولة على المدى الطويل والتصدي للجماعات الإرهابية الشريرة النشطة. يتطلب كل ذلك العمل في الأجل الطويل من أجل التصدي لمسائل الفساد الهيكلية والسياسية والقديمة، بما في ذلك انعدام الرقابة والمساءلة في الوضع الراهن، وبناء المؤسسات الشرعية وتوفير الموارد لها. بيد أننا نسير على الطريق الصحيح. إن استمرار دعم المجلس سيمكننا من مواصلة إحراز التقدم، وتحول تصور الصومال من التراجع إلى النمو ومن الضعف إلى القدرة على الصمود.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.